

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية أصول الدين
قسم الكتاب والسنة



جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية

مطبوعة في مادة علم العلل

موجهة لطلبة السنة الثالثة كتاب وسنة

(تغطي مجموعة من المحاضرات)

جمع الدكتور: سامي بن شعلال

المحاضرة الأولى

خطوات دراسة الحديث المعلول:

سننطلق في بيان هذه الخطوات من نصّ إمامين من أئمة العلل هما⁽¹⁾:

الإمام أبو يوسف يعقوب بن شيبه السدوسي المتوفى سنة (ت 262هـ)، والإمام أبو الحسن علي بن عمّار الدارقطني (ت 583هـ) رحمهما الله تعالى.

قال عبدُ الغني بنُ سعيد الأزدي (ت 409هـ): «ولم يتكلم أحدٌ على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدارقطني»⁽²⁾.

كلامُ يعقوب بن شيبه: رحمه الله

قال الحافظ ابن عساكر رحمه الله وقد ساق حديثاً: «تابعوا بين الحج والعمرة» من طريق أبي يوسف يعقوب بن شيبه السدوسي، قال: "قال أبو يوسف: «تابعوا بين الحج» حديثٌ رواه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمّار بن الخطاب وهو مضطرب الحديث، فاختلف عنه فيه، فرواه عن عاصم: عبيد الله بن عمّار، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة؛ فأما: عبيدُ الله بن عمّار فإنه وصله وجوّده فرواه عنه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمّار (33) عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يذكر فيه عمّار، رواه مرة أخرى عن عمّار عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عاصم وقد بين ابنُ عيينة ذلك في حديثه قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عاصم يقول: عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمّار، ومرة يقول: عن عبد الله بن عامر عن عمّار ولا يقول عن أبيه»⁽³⁾.

كلامُ الدارقطني رحمه الله:

فقد سئل عن حديثِ عامر بن ربيعة العدوي عن عمّار عن النبي صلى الله عليه وسلم: «تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإنهما ينفيان الفقر والذنوب» الحديث، فقال: "يرويه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمّار بن الخطاب. ولم يكن بالحافظ. رواه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمّار، وكان يضطرب فيه، فتارة لا يذكر فيه عامر بن ربيعة فيجعله عن عبد الله بن عامر عن عمّار، وتارة يذكر فيه، حدث به عنه: عبيد الله بن عمّار، ومحمد بن عجلان، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، واختلف عنهم؛ رواه ابنُ عيينة عنه فبان

(1) المحاضرات الثلاث الأولى مأخوذة من كتاب كيف ندرس الحديث المعل للكتور علي الصباح وفقه الله مع بعد الإضافات.

(2) ترتيب المدارك: (75/2).

(3) تاريخ دمشق (25/259).

الاضطراب في الإسناد من قبل عاصم بن عبيد الله لا من قبل من رواه عنه، فأما رواية عبيد الله بن عمر عن عاصم فرواه زهير، وابن نمير، وعبد بن سليمان، وأبو حفص الأبار، وأبو بدر، ومحمد ابن بشر عن عبيد الله، فاتفقوا على قول واحد، وأسنده عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر، وخالفهم علي بن مسهر، وأبو أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي فرواه عن عبيد الله، ولم يذكروا في الإسناد عامر بن ربيعة، ورواه ابن عجلان عن عاصم فجود إسناده خالد بن الحارث عنه، وخالفه بكر بن صدقة عن ابن عجلان فلم يذكر في الإسناد عامر بن ربيعة، وتابعه الليث بن سعد على إسناده إلا أنه وقفه، ورواه الثوري عن عاصم واختلف عنه؛ فقال حسين بن حفص: عن سفیان عن عاصم عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر، وخالفه أبو أحمد الزبيري فرواه عن الثوري فنقص من إسناده عامر بن ربيعة، ورواه محمد بن كثير عن الثوري عن عاصم عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر فيه عمر، ورواه شريك ابن عبد الله عن عاصم، واختلف عنه فأسنده يحيى بن طلحة عن شريك وجود إسناده، وخالفه أسباط بن محمد عن شريك فلم يذكر في الإسناد عامراً. وقال عثمان بن أبي شيبة عن شريك عن عاصم عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر عمر. ورواه سفیان بن عيينة عن عاصم فجود إسناده وبين أن عاصماً كان يضطرب فيه؛ فمرة ينقص من إسناده رجلاً، ومرة يزيد فيه، ومرة يقفه على عمر، وقال ابن عيينة: وأكثر ذلك كان يقوله عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم...»(4).

بين يعقوب بن شيبة، والدارقطني في كلامهما السابق علة حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم: «تابعوا بين الحج والعمرة...» بياناً شافياً، واشتمل بيانهما لعله الحديث على عدة خطوات مرتبة:

الخطوة الأولى: تخريج الحديث:

قم يعقوب بن شيبة والدارقطني بالتخريج الموسع للحديث وذلك ظاهر في ذكرهم للرواة عن عاصم بن عبيد الله.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث.

بدأ يعقوب بذكر الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد وهو مدار الحديث وذكر اسمه كاملاً فقال: «تابعوا بين الحج» حديث رواه عاصم بن عبيد الله بن عامر بن أبيه عن عمر بن الخطاب»، ونحوه قول الدارقطني.

فالخطوة الثانية تحديد الراوي مدار الحديث من حيث اسمه ونسبه ومولده ووفاته وموطنه وأشهر أو أبرز أو أجل شيوخه، وأشهر تلاميذه، وقد عني المحدثون بمعرفة الرجال من جميع النواحي المتقدمة؛ فمن الناحية الاسمية عنوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبطوا ذلك بغاية

(4) علل الدارقطني: (127/2-131).

الدقة، وبينوا ما هو على ظاهره من الأنساب وما ليس على ظاهره، وميزوا كلَّ راوٍ عما سواه تمييزاً دقيقاً، وكذلك عُنوا بتواريخ الرواة مولداً ووفاةً وسماعاً.

قال السخاوي رحمه الله: "تواريخ الرواة والوفيات... وهو فنٌّ عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه"⁽⁵⁾.

وللمتقدمين أقوال كثيرة دقيقة دالة على مدى اهتمامهم بهذا الجانب من علوم الحديث؛ فمن تلك الأقوال: قولُ سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ"⁽⁶⁾، وقولُ حفص ابن غياث: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"⁽⁷⁾، وقولُ حسان بن زيد: "لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه"⁽⁸⁾.

وهذه الخطوة من الأهمية بمكان حيث إنّ أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة.

قال المعلمي . رحمة الله عليه . "الأسماء كثيراً ما تشبه ويقع الغلط والمغالطة فيها... وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكىها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر؛ ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي، حكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول، وتضعيف الثالث، فحكى ابنُ أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني ووهمه المزي، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول، فذكرت له حكاية الدوري عن ابن معين فقال: غلط عباس، وفي الرواة محمد بن ثابت البناني ومحمد ابن ثابت العبدي وغيرهما... وفي الرواة عُمر بن نافع مولى ابن عُمر، وعمر بن نافع الثقفي"⁽⁹⁾.

تنبيهان:

1/ عدم التوسع في هذه الخطوة بحيث تخرج عن مقصودها الأصلي وهو التعريف بالراوي المدار لا ترجمته ترجمةً مستوفية؛ فمثلاً سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله بن عُمر، ونافع مولى ابن عُمر، والزهري،

(5) فتح المغيث: 13 / 3

(6) الكامل 84 / 1

(7) الكفاية: ص 911.

(8) الجامع للخطيب: 131 / 1.

(9) التنكيل: (63-62/1)

ومالك بن أنس وغيرهم من كبار الأئمة المشهورين بالثقة والعدالة لا حاجة للإطالة في تراجمهم لشهرتهم بل يكتفى بتعريف مختصر.

2/ العناية بالرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة التي عُنت بهذا الجانب . كتاريخي البخاري الكبير، والأوسط، والجرح والتعديل وغيرها . قدر الإمكان؛ لأنّ في رجوع الباحث للمصادر الأصلية المتقدمة تعميقاً لعلاقة طالب العلم بها، وفهماً لكلامهم في هذا الشأن، ودُرْبَةً على طرائقهم في التأليف وغير ذلك من الفوائد.

بيان حال الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد:

بعد تحديد المدار بيّن يعقوب بنُ شيبّة حالّ المدار من حيثُ القوة والضعف فقال: "وهو مضطرب الحديث"، وقال الدارُفُطَنيّ: "ولم يكن بالحافظ".

وعند دراسة حال الراوي من حيث القوة والضعف، ويراعى في دراسة حال المدار أمور:

1/ هل هو ثقة أو ضعيف أم فيه تفصيل؟

2/ هل حديثه عنّ جميع شيوخه متساوٍ أو فيه تفصيل؛ فقوي عنّ بعضهم، وضعيف عنّ البعض الآخر.

3/ هل حديث تلاميذه عنه متساوٍ أو فيه تفصيل؛ فبعضهم أقوى من بعض.

4/ هل حديثه مستقيم طوال عمره أم طرأ عليه تغيير واختلاط؟ وهل هذا التغيير ضار أم غير ضار؟ وهل حدّث بعد التغيير أم لا؟ وهل ظهرت له مناكير بعد التغيير أم لا؟ ولا بدّ من تحديد مبدأ التغيير والاختلاط بدقة.

5/ هل حديثه في جميع الأماكن متساوٍ، أم فيه تفصيل؟ وسبب ذلك.

6/ هل وُصف بالتدليس؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ وما نوعُ تدليسه؟ وهل هو مكثّر منه أم مقل؟ وهل تدليسه عام في شيوخه أم خاص ببعض الشيوخ؟ وهل يدلّس عن الثقات فقط أم عن الثقات والضعفاء؟ وكيفية تعامل الأئمة مع حديثه المدلس.

7/ هل هو يرسل عنّ شيوخه؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ فإن ثبت أنه يرسل ينظر في ثبوت سماعه من شيوخه؟ ويعتنى بكلام الإمام البخاري في تاريخه الكبير والأوسط وتصرفاته في الصحيح.

هذا، وللعلامة عبد الرحمن المعلمي رحم الله كلاماً نفيساً في كيفية البحث عنّ أحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل في كتابه القيم التنكيل، أذكر هنا ملخص كلامه.

قال رحمه الله: "من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع في سندٍ فعليه أن يراعي أموراً:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذلك الاسم فليثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل.

الثاني: ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.

الثالث: إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فليُنظر أثابته هي عن ذلك الإمام أم لا؟

الرابع: ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإنَّ الأسماء تتشابه.

الخامس: إذا رأى في الترجمة "وثقه فلان" أو "ضعفه فلان" أو "كذبه فلان" فليبحث عن عبارة فلان؛ فقد لا يكون قال "هو ثقة" أو "هو ضعيف" أو "هو كذاب".

السادس: أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى.

السابع: قال ابن حجر في لسان الميزان (71/1): وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها... فمن ذلك أن الدوري قال عن ابن معين إنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة. وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة. ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به. وهو يريد تفضيله على يونس. وسئل عن عقيل وزمعة ابن صالح فقال: عقيل ثقة متقن. وهذا حكم على اختلاف السؤال. وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجالاً في وقت وجرحه في وقت آخر.

الثامن: ينبغي أن يبحث عن معرفة الجراح أو المعدل بمن جرحه أو عدله.

التاسع: ليجتنب عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

العاشر: إذا جاء في الراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عن ذات بين الراوي وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة⁽¹⁰⁾.

(10) ينظر التنكيل (72-62/1)

ومما تقدم يتبين:

أ - أنّ دراسة حال الراوي ليست بالأمر الهين - كما يظن البعض - بل ربما راجع الباحث عشرات الكتب، ودرس عشرات الأسانيد للبحث عن فائدة معينة، أو التحقق منها، وربما بدأ بدراسة حال الراوي من مولده ونشأته إلى وفاته لاستخلاص حكم دقيق لحاله، وتأمل حال السلف في هذا الباب:

1. قال محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملقبي رحمه الله: "جاء يحيى ابن معين إلى عقان ليرسم منه كتب حماد بن سلمة فقال: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد، قال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدرُ إلى البصرة فأسمع من التبوذكيّ قال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى التبوذكي، فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر وأنت الثامن عشر، قال: وما تصنع بهذا؟ قال: إنّ حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميّر خطأه من خطأ غيره؛ فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء علمت أنّ الخطأ من حماد نفسه" (11).

2. قال ابن حبان رحمه الله: ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية، فتنبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتنبت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيت ثقة مأموناً؛ ولكنه كان مدلساً.

ب - أنّ من يعتمد على الكتب المتأخرة فقط، كما هو الجاري في كثير من الأحيان، دون الرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة من تواريخ وسؤالات وعلل وغيرها قد قصّر وربما فاته الشيء الكثير عن هذا الراوي المعين.

3 - ذكر الرواة عن المدار وبيان اختلافهم عنه:

بعد تحديد المدار، وبيان درجته في الرواية ذكر يعقوب بن شيبان الرواة عن المدار وبين اختلافهم فقال: "فاختلف عنه فيه، فرواه عن عاصم: عبيد الله بن عمّار، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة؛ فأما عبيد الله بن عمّار فإنه وصله وجوّده، فرواه عنه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمّار عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يذكر فيه عمّار، رواه مرة أخرى عن عمّار عن النبي صلى الله عليه وسلم". وقال الدارقطني: "حدث به عنه: عبيد الله بن عمّار ومحمد بن عجلان وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله، واختلف عنهم".

الخطوة الثالثة ذكر الرواة عن المدار وبيان اختلافهم واتفاقهم عن المدار، قال ابن حجر: "فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف" (12).

(11) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد، ص 902.

(12) النكت (712/2)

ويراعى هنا أمور:

1/ التأكد من سلامة الإسناد إلى الراوي عن المدار، وأنه ثابت عنه؛ فإن لم يكن ثابتاً فلا يعتمد عليه ولا يذكر إلا من باب التنبيه عليه.

2/ التأكد من عدم وجود اختلاف على الراوي عن المدار؛ فإن كان هناك اختلاف يُدرس للتحقق من الرواية الراجحة.

3/ دراسة حال الراوي وبيان درجته من حيث الرواية، ولا يتوسع في ترجمته بل يذكر ما يفي بالغرض.

4/ ترتيب الروايات عن المدار حسب الاتفاق والاختلاف؛ فيقال مثلاً: اختلف عن الزهري على خمسة أوجه: الأول: رواه فلان، وفلان. في الراجح عنه. عن الزهري..... يذكر الوجه. الثاني: رواه فلان، وفلان. في الراجح عنه. عن الزهري..... يذكر الوجه. وهكذا.

الخطوة الرابعة: الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

بعد الخطوات السابقة بين يعقوب بن شيبه، والدارقطني أنّ سبب الاضطراب في الحديث من عاصم بن عبيد الله نفسه لا من الرواة عنه، وذكر ما يدل على ذلك فقال يعقوب: "ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عاصم، وقد بين ابن عيينة ذلك في حديثه قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عاصم يقول: عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر ومرة يقول: عن عبد الله بن عامر عن عمر ولا يقول عن أبيه"، وقال الدارقطني: "ورواه سفيان بن عيينة عن عاصم فجود إسناده وبين أن عاصماً كان يضطرب فيه؛ فمرة ينقص من إسناده رجلاً ومرة يزيد ومرة يقفه على عمر".

إذاً الخطوة الرابعة الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح؛ وهذه من أهم خطوات الدراسة وبها يتميز الناقد البصير من غيره، ومن خلالها يتبين دقة نظر الباحث، وعمق معرفته بالعلل، ومنها يعرف فضل علم الأئمة المتقدمين وبراعتهم ودقتهم.

المحاضرة الثانية

قرائن التعليل:

هناك قرائن وقواعد طبقها الأئمة للموازنة بين الروايات المعللة، قال ابن حجر رحمه الله: "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن".

وقال ابن عبد الهادي عن قبول زيادة الثقة: "فيه خلاف مشهور؛ فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ومنهم من لا يقبلها؛ والصحيح التفصيل وهو أنها تُقبل في موضع؛ دون موضع فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله: «من المسلمين» في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصصها، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط؛ بل كل زيادة لها حكم يخصها؛ ففي موضع يجزم بصحتها.. وفي موضع يغلب على الظن صحتها.. وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة.. وفي موضع يغلب على الظن خطؤها.. وفي موضع يتوقف في الزيادة»⁽¹³⁾.

وقال العلاءي رحمه الله: "وأما أئمة الحديث فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب كما سنبينه إن شاء الله تعالى" ⁽¹⁴⁾.

والأئمة يصرحون أحياناً بهذه القرائن والطرق، وأحياناً تفهم وتستنبط من صنيعهم؛ فمن تلك الطرق والقرائن:

1/ الترجيح بالحفظ والإتقان والضبط.

2/ الترجيح بالعدد والكثرة.

3/ سلوك الراوي للجادة والطريق المشهور.

(13) شرح علل الترمذي (757/2-758)

(14) توضيح الأفكار (339/1-340)

- 4/ الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه.
- 5/ الترجيح باعتبار البلدان واتفاقها.
- 6/ الترجيح بالزيادة.
- 7/ عدم وجود الحديث في كتب الراوي الذي رُوِيَ الحديث عنه.
- 8/ شهرة الحديث وانتشاره من طريق يدل على غلط من رواه من طريق آخر.
- 9/ وجود قصة في الخبر تدل على صحة الطريق.
- 10/ التفرد عن إمام مشهور وله تلاميذ كثيرون.
- 11/ تحديث الراوي في مكان ليس معه كتبه.
- 12/ التحديث بنزول مع إمكانية العلو في السماع.
- 13/ عدم العلم برواية الراوي عن من روى عنه، أو عدم سماعه منه.
- 14/ إمكانية الجمع بين الروايات عند التساوي.
- 15/ رواية الراوي عن أهل بيته.
- 16/ اختلاف المجالس وأوقات السماع.
- 17/ ورود الحديث بسلسلة إسناد لم يصح منها شيء.
- 18/ التحديث من كتاب.
- 19/ ضعف الراوي أو وهمه أو اضطرابه.
- 20/ مشابهة الحديث لحديث راوٍ ضعيف.
- 21/ أن يروي الرجل الحديث على وجهين: تارة كذا، وتارة كذا، ثم يجمعهما معاً؛ فهذا قرينة على صحتها معاً.
- 22/ قبول الراوي للتلقين.
- 23/ ورود الحديث عن راوٍ وقد ورد عنه ما يدل على خلافه موقوفاً.

24 / مخالفة الراوي لما روى سواء وُجد اختلاف أو لم يوجد . على تفصيل في ذلك .

25 / اضطراب إحدى الروايات .

26 / دلالة الرواية على الكذب .

27 / شهرة الراوي بأمر معين؛ كاختصار المتن، أو الإدراج فيها، أو الرواية بالمعنى، أو التصحيف في

الألفاظ أو الأسماء، أو قصر الأسانيد، أو جمع الرواة حال الرواية .

والحق أنّ قرائن الترجيح كثيرة لا تنحصر؛ فكلُّ حديثٍ له نقدٌ خاص . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: " ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنّما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده" (15).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "قاعدةٌ مهمةٌ: حدّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنّما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم" (16) .

(15) النكت (712/2)

(16) شرح علل الترمذي (757/2-758)

المحاضرة الثالثة

جهود المعاصرين في بيان علم العلل:

هناك جهود طيبة بذلت في سبيل الحفاظ على تراث الأمة تحقيقاً ودراسة وتعليماً، ومن ذلك العناية بجانب الحديث وعلومه، ومنه العناية بعلم "علل الحديث".

وهذه العناية جاءت من جهات عدة منها: الجامعات الإسلامية في مختلف البلدان، ومن دور النشر والتحقيق، ومن أفراد مخلصين غيورين على سنة نبيهم⁽¹⁷⁾.

وقد سلكت هذه العناية ثلاثة طرق وهي:

أولاً: تحقيق كتب العلل التطبيقية والنظرية، من ذلك:

- "العلل لعلي بن المديني (ت234) - رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء-".
- "العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل-رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه-"
- "من كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال مما رواه المروزي، والميموني، صالح بن أحمد بن حنبل"
- "التمييز" لمسلم بن الحجاج (ت261).
- "علل الترمذي(ت279) الكبير".
- "المنتخب من العلل للخلال(ت311)" لابن قدامة (ت620).
- "علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج" لابن عمار الشهيد (ت317).
- "علل الحديث لابن أبي حاتم (ت327)".
- "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، و"التتبع"، و"الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس".
- كلها للدارقطني (ت 385 هـ).
- "الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم" لأبي مسعود الدمشقي (ت 401).

(17) يراجع: التصنيف في السنة النبوية من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر: عرض تأريخي للدكتور خلدون الأحذب، وهي رسالة نفيسة في بابها، طبعت ضمن بحوث "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية" سنة 1425. وجهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة" لمحمد أبو صعيلىك.

- "حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه"، و"الفصل للوصل المدرج في النقل". كلاهما للخطيب البغدادي (ت463).
- "علة الحديث المسلسل في يوم العيدين" للجرجاني (ت489)
- "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" لابن الجوزي (ت597).
- "بيان الوهم والإبهام الواقعين في كتاب الأحكام" لابن القطان (ت628).
- "تعليقة على علل ابن أبي حاتم" لابن عبد الهادي (ت744).
- "تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته" لابن القيم الجوزية (ت751).
- "شرح علل الترمذي" لابن رجب (ت785).

ثانياً: دراسات تأصيلية نظرية أو تطبيقية في علم العلل:

وهي متنوعة فبعضها دراسات عامة في علم علل الحديث، وبعضها دراسة لمصطلح من مصطلحات كتب العلل، وبعضها دراسة لقرينة من القرائن المستعملة في كتب العلل، وبعضها دراسة وبيان منهج أحد أئمة العلل في هذا الفن "علل الحديث"، وهي كالآتي:

- "العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب"، تأليف الدكتور همام سعيد، طبع 1400.
- "الحديث المعلول" تأليف الشيخ خليل ملاّ خاطر، ط1، 1406، دار الوفاء جدة.
- "علم علل الحديث من خلال كتاب: بيان الوهم والإبهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن ابن القطان" تأليف: إبراهيم بن الصديق، 1415، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب.
- "ألفية علل الحديث المسماة شافية العلل مع شرحها المختصر المسمى مزيل الخلل عن أبيات شافية العلل" كلاهما لمحمد الأثيوبي، ط1، 1415، دار الوطن.
- "الحديث المعلول: قواعد وضوابط" تأليف: الدكتور حمزة عبد الله المليباري، ط1، سنة 1416، المكتبة المكية، ودار ابن حزم.
- "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" تأليف: ماهر الفحل، ط1، 1420.
- "شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث" تأليف الشيخ مصطفى العدوي، ط1، 1420، مكتبة ماجد عسيري.
- "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح" تأليف: الدكتور أبي بكر الكافي، ط1، 1421، دار ابن حزم.
- "تعليل العلل لذوي المقل" تأليف: عبد السلام علوش، ط1، سنة 1424، مكتبة الرشد.
- "علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية" تأليف: الدكتور وصي الله بن محمد عبّاس، طبع ضمن بحوث "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية" سنة 1425.

- "جهود المحدثين في بيان علل الحديث" تأليف: الدكتور علي الصيّا، طبع ضمن بحوث "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية" سنة 1425.
- "علم علل الحديث" للباحث: أيخان تكين، جامعة مرمرة، تركيا، ماجستير، 1411.
- "طبقات الرواة عن الإمام الزهريّ ممن له رواية في الكتب الستة" للباحث: فاروق يوسف، الجامعة الإسلامية، ماجستير، 1411.
- "منهج التعليل عند الإمام الترمذي من خلال كتابه الجامع" للباحث: أسعد حلمي، الجامعة الأردنية، 1413.
- "الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة: مع دراسة تطبيقية على مرويات حماد بن سلمة في الكتب الستة" للدكتور حاكم المطيري، ماجستير، جامعة أم القرى، 1416.
- "الإمام ابن الجوزي وكتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" الباحث عثمان سليم مقبل، الجامعة الأردنية، 1417.
- "مواطن الرواة وأثرها في علل الحديث : دراسة نظرية تطبيقية من خلال علل حديث - معمر بن راشد وإسماعيل بن عياش"، الباحث أحمد يحيى أحمد الكندي، الجامعة الأردنية، 1418.
- "الحديث المنكر : دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم"، للدكتور عبدالسلام أحمد محمد أبوسمحة، الجامعة الأردنية، 1420.
- "ابن رجب الحنبلي ومنهجه في علل الحديث"، الباحث الحسين محمد حسين، جامعة محمد الخامس، 1420.
- "قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري" للدكتور نادر العمراني رحمه الله، ماجستير، الجامعة الإسلامية، سجل بتاريخ 1419.
- "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث" للدكتور بشير علي عمر، دكتوراه، الجامعة الإسلامية، سجل بتاريخ 1419.
- "طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب الستة" للدكتور عبد الله الشهري، جامعة أم القرى، ماجستير، 1421.
- "المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل: دراسة تأصيلية" للدكتور علي الصيّا.
- "معرفة أصحاب شعبة" د. محمد التركيز.
- "منهج النقد الحديثي عند الحافظ الناقد أبي يعلى الخليلي - دراسة تحليلية نقدية مقارنة - من خلال كتابه الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، للدكتور سامي رياض بن شعلال. دار المقتبس بيروت 2017م.

ثالثاً: دراسة أحاديث معلولة:

وهذه الدراسات متنوعة فربما تكون من كتابٍ معين، أو باب معين من أبواب الفقه، أو راوٍ معين من الرواة المشهورين أو المختلف فيهم أو دراسة لأحاديث أعلاها أحد الأئمة، ومنها الآتي:

- "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" تأليف الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله، ط1، 1415.
- "مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للإمام الدارقطني: تخريجها - ودراسة أسانيدھا والحكم علیھا"، الدكتور: عبدالله بن محمد دمفو، الطبعة الأولى، 1419 هـ، مكتبة الرشد.
- "علل حديث أبي قتادة: إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين" للدكتور محمد التركي.
- "الوليد بن مسلم الدمشقي وعلل الحديث في الكتب الستة" للدكتور أمين عمر، الجامعة الأردنية. ماجستير. 1408.
- "عبد الله بن لهيعة: حديثه وعلله في الكتب الستة" للدكتور محمد عمر، الجامعة الأردنية. ماجستير، 1408.
- "بقية بن الوليد الحمصي: حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة" للدكتور عبدالكريم الوريكات، الجامعة الأردنية. ماجستير، 1409.
- "عاصم بن أبي النجود: حديثه وعلله في مسند الإمام أحمد بن حنبل و الكتب الستة" للباحثة: خولة الخطيب، الجامعة الأردنية. ماجستير، 1410.
- "محمد بن إسحاق حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة" للباحث: زياد أبو حماد، الجامعة الأردنية. ماجستير، 1411.
- "حماد بن سلمة: حديثه وعلله في زوائد مسند الإمام أحمد بن حنبل على الكتب الستة" للباحث: عبد الجبار أحمد سعيد، الجامعة الأردنية. ماجستير، 1412.
- "علل النسائي في السنن الصغرى: المجتبى" الباحث: علي عبدالفتاح أبوشكر، الجامعة الأردنية. ماجستير. 1413.
- "العلل الواردة في سنن الدارقطني، القسم الأول كتاب الطهارة: جمعا وتصنيفا ودراسة" الباحث خالد خليل يوسف علوان، الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة 1414.
- "العلل الواردة في سنن الدارقطني: جمعا وتصنيفا ودراسة القسم الثاني من أول - كتاب الصلاة إلى أول كتاب النكاح". الباحث: فايز سعود صالح أبوسرحان. الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة 1414.
- "العلل الواردة في سنن الدارقطني جمعا وتصنيفا ودراسة: القسم الثالث من أول كتاب النكاح إلى آخر كتاب السنن"، الباحث: محمود أحمد يعقوب رشيد، الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة 1414.
- "ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الطهارة والصلاة من كتب

- العلل والتخريج: جمعا ودراسة". الباحث عواد بن حميد بن محمد الرويثي، الجامعة الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة 1417هـ.
- "ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الزكاة والصيام والحج والبيوع من كتب العلل والتخريج: جمعا ودراسة". الباحث عمر رفود رفيد السفياي. الجامعة الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة 1421هـ.
- "الأحاديث التي أعلها البخاري في كتابه التاريخ الكبير : من أول الكتاب إلى - نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري : جمعا ودراسة وتخريجا" الدكتور عادل بن عبدالشكور الزرقي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة 1416هـ.
- "الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها تخريجاً ودراسة" الباحث: تركي الغميز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة 1418هـ.
- "الأحاديث التي بين أبو داود في سننه تعارض الرفع والوقف فيها دراسة وتخريجاً" الباحث: محمد الفراج، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة 1418هـ.
- "الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: حديثه وعلله من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد" للباحث: وديع عبد المعطي، جامعة أم درمان الإسلامية في أم درمان، دكتوراه. 1419.
- "الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعا ودراسة" الباحث: عمر أبو بكر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة 1420هـ.
- "نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى" للباحث: محمد مصلح، الجامعة الأردنية. ماجستير، 1420.
- "الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدراقطني : تخريج ودراسة" الباحث: خالد عبدالله السبيت، جامعة أم القرى، 1421.
- "الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد : جمعا ودراسة ومقارنة"، الباحث: عيسى محمد المسلمي، جامعة أم القرى.
- "الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير" وهو مشروع علمي يقوم بها عددٌ من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أطروحاتهم العلمية -ماجستير-.
- "الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء" وهو مشروع علمي يقوم بها عددٌ من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أطروحاتهم العلمية -دكتوراه-.

- "الإمام يحيى بن أبي كثير علله وحديثه في الكتب الستة" للباحث: بكر طعمة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في أم درمان، دكتوراه.
- "الأحاديث التي أعلنها إمام الأئمة ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء" د. عبد العزيز الهليل نشر في مجلة جامعة أم القرى، جمادى الثانية 1424.
- "نقد المتون في كتب العلل" الباحث: سلطان الطبيشي، جامعة الملك سعود.
- "أحاديث الصحيحين التي أعلنها الدارقطني في كتابه العلل مما ليس في التبع" الباحث: عبدالله القحطاني، جامعة الملك سعود.

المحاضرة الرابعة

العلل الواردة في الأسانيد:

تعريف الإسناد وأهميته:

1/ تعريف الإسناد لغة واصطلاحاً:

أ/ الإسناد في اللغة: مصدر أُسْنَدَ. تقول: أُسْنَدَ في الجبل: صَعِدَ فيه. وَالسَّنْدُ لغةً: ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح⁽¹⁸⁾.

ب/ الإسناد في الاصطلاح: حكاية طريق المتن. وقيل: هو رفع الحديث إلى قائله، وقيل أيضاً: هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن. والمعنى واحد⁽¹⁹⁾.

وسُمِّيَ سنداً، لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على المتن بالصحة أو الضعف⁽²⁰⁾، ولم يفرّق بعضهم بين السند والإسناد كما قال السيوطي في ألفية الحديث:

والسندُ الإخبار عن طريقٍ *** متنٍ كالإسناد لدى فريقٍ

2/ أهمية الإسناد:

الإسناد نعمة من الله أكرم بها أمة محمد صلى الله عليه وسلم لحفظ سننه ونقلها محفوظة مصونة، وخصيصةً فاضلةً فضلت بها من دون سائر الأمم، ولقد اهتم المحدثون بهذه النعمة، فرحلوا وانتقلوا وطاقوا من أجل الحفاظ عليها.

(18) ينظر القاموس المحيط (ص370)

(19) ينظر نزهة النظر لابن حجر: (ص/34)، وفتح المغيبي للسخاوي: (14/1).

(20) ينظر المنهل الروي لابن جماعة: (81/1).

قال العلامة علي القارئ في شرح النخبة: "أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة بل من فروض الكفاية"⁽²¹⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: "ولكون الإسناد يُعلم به الحديث الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية".

كما خلص المحدثون إلى أنّ الإسناد من الدين، فقال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء"⁽²²⁾.

وصدق الإمام بن المبارك فلو أنّ الدين جاء بنقلٍ غير موثّق أو نقلٍ غير معتمدٍ عليه لتكلم القاضي والداني في دين الله تعالى، ولأصبح فوضى لا عارم لها ولا منتهى، ولكن لما تكفّل الله بحفظ السنة المطهّرة قيض رجالاً جعلهم من خيار البشر وهم الصحابة الكرام فنقلوا إلى من دونهم من التابعين ثم إلى أتباع التابعين حتى وصل إلينا بالنقل الصحيح، لذا فقد قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: "لا يجوز أن يكون الرجل إماماً، حتّى يعلم ما يصح ممّا لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم"⁽²³⁾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام"⁽²⁴⁾.

وقد امتاز علم الإسناد بأشياء جلييلة نوردتها باختصار في العناصر الآتية:

كون الإسناد ممّا خصّ الله به أمة محمد عن سائر الأديان المتّبعة، فقد روى الخطيب البغدادي عن محمد ابن حاتم بن المظفر أنه قال: "إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات"⁽²⁵⁾.

علامة على أهل السنة والجماعة، إذ بقيت الطوائف المنحرفة تروي الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي توافق هواهم، ومن الأدلة على ذلك أنك تجد في كتب الصحاح وكتب السنن وكتب المسانيد أحاديث يرويها أصحابها بالأسانيد الصحيحة الخالية من النقد البناء.

(21) (ص/194).

(22) ينظر: مقدمة صحيح الإمام مسلم 15/1، وجامع الترمذي كتاب العلل 695/5، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي 16/1، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص 6.

(23) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (476/1)

(24) منهاج السنة: (37/7)

(25) ينظر: شرف أصحاب الحديث: (ص40)

سلاح المؤمن يتقي به من النقد، وسلّم يصعد به. قال الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن فمن لم يكن معه سلاح فبأيّ سلاحٍ يقاتل". وقال سفيان بن عيينة: "حدث الزهري يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال: الزهري أترقي السطح بلا سلم" (26).

العلل الواردة في الإسناد:

قال ابن الصلاح رحمه الله: قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ثم ما يقع في الإسناد قد يقدر في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدر في صحة الإسناد خاصة من غير قدر في صحة المتن" (27).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدر وقد لا تقدر، وإذا قدحت فقد تخصصه وقد تستلزم القدر في المتن. وكذا القول في المتن سواء، فالأقسام على هذا ستة (28):

1- فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدر مطلقاً: ما يوجد مثلاً من حديث مدلس بالنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قاذحة. وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قاذحة.

2- ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدر فيه دون المتن ما مثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة وهو بقسم المقلوب أليق فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدر في المتن - أيضاً - إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

3- ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته.

ومثال ذلك ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر - وهو من ثقات الشاميين - قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم - وهو من ضعفاء الشاميين - فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن ابن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقع المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر وهما ثقتان فلم يفتن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد" (29).

(26) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (272/7).

(27) علوم الحديث: (ص/82).

(28) وسأكتفي بذكر ما وقع في الإسناد.

(29) النكت على كتاب ابن الصلاح: (747/2).